بداية الوصول بلب صحيح الأمهات والأصول

جمع
عبد الله بن عبد القادر التليدي
عفا الله تعالى عنه

المجلد الأول

كتاب العلم، والاعتصام بالكتاب والسنة، والإيمان، والإسلام
والقدر، والطهارة، والصلاة

دار ابن حزم

بِدَايَةُ الوُصُولِ بِلُبِّ صَحِيحِ الأُمَّهَاتِ وَالأُصُولِ

جمع

عبد الله عبد القادر التَّليدي
عفا الله تعالى عنه

(وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟) قرآن كريم ،

((أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ ٱلْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)) حديث صحيح

المجلد الأوّل

كِتَابُ العِلم ، وَالاعتِصَام بالكِتَاب وَالسُّنَّة ، وَالإيمَان ، وَالإسْلام وَالقدر ، وَالطهارة ، وَالصَّلاة

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة تمهيدية	٦
كتاب العلم	٢١
ما جاء في فضل العلم والحث على طلبه والوصاية بأهله والترحيب بهم	٢١
الرحلة في العلم	٢٥
فضل مجالس العلم	٢٦
فضل العلماء وأنهم ورثة الأنبياء	٢٧
ما جاء في شرف أهل الحديث والفقه في الدين	٢٨
باب ما جاء في تبليغ العلم والحث عليه	٢٩
ما جاء في التخوُّل بالتبليغ وعقد مجالس علمية خاصة بالنساء	٣١
ما جاء في الدلالة على الخير وفضل ذلك وإرسال البعوث لتعليم الديانة الإسلامية	٣٣
ما جاء في وعيد كاتمي العلم والمقصرين في تبليغه	٣٦
من آداب الداعية	٣٨
ما جاء في ذم السؤال لغير حاجة والإكثار منه	٣٩
ما جاء في ذم الجدال في الدين والاختلاف فيه	٤٠
وعيد الكذب على رسول الله ﷺ	٤١
وجوب التثبت في التحديث	٤٢
باب ما جاء في معرفة أهل الحديث بصحيحه من سقيمه	٤٣
صفة إلقاء الحديث وإملائه والمراجعة فيه	٤٣
تحمل الصبي الحديث والعلم في صغره	٤٤
ما جاء في كتابة الحديث منعاً وجوازاً	٤٥

بســـم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وزوجه

الحمد لله الذي أنعم علينا بالإيمان والإسلام، وجعلنا بفضله وإحسانه من أمة خير الأنام، والصلاة والسلام الأتمَّان على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الميامين، ورضي الله تعالى عن صحابته الأكرمين، ومن اهتدى بهداهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا كتاب أسميته «**بداية الوصول بلب صحيح الأمهات والأصول**» وهو كتاب جامع ملخص يشتمل على سلسلة تجمع الحديث النبوي الشريف الصحيح مع شرح موجز له عقب كل حديث من غير إملال ولا إخلال وضعته بالأصالة تذكرة لي، ثم إفادة للقاصرين والمتكاسلين الذين ليس لهم من الوقت ما يساعدهم على قراءة المطولات، ولا لهم أهلية تمكنهم من التعرف على صحيح الحديث من ضعيفه، انتقيتها من الأمهات والأصول المشهورة المعتمدة التي جمعت أصول الحديث النبوي والسنة المطهرة، ولم يعزب عنها منه شيء إلا ما كان من المكررات وتعدد الطرق والأسانيد أو كان من الغرائب المهجورة الغير محتج بها والمعمول بمقتضاها لضعفها وسقوطها. واقتصرت على لب ما فيها من صحاح وحسان مرتبة على الكتب والأبواب، وفيها كل أقسام الحديث النبوي المقبول من متواتر لفظي ومعنوي، وآحاد: مشهوره وعزيزه وغريبه، صحيحه وحسنه بأقسامهما، ولم أودع فيه حديثاً اتفق المحدثون

على ضعفه. وفي الكتاب بفضل الله وتوفيقه جمهرة واسعة زائدة على الصحيحين تعد بالألوف، إذ البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى وإن جمعا في كتابيهما العظيمين ألوفاً من الصحاح، فإنهما لم يقصدا الاستيعاب كما هو معلوم، فقد فاتهما أكثر مما ذكرا، ولذا توجد أحاديث كثيرة صحيحة على شرط الصحيح أو على شرطهما أو شرط أحدهما خارج صحيحيهما في الصحاح الأخرى والجوامع والسنن والمسانيد... التي ألفت قبلهما وبعدهما...

والأمهات التي جعلتها مصدراً للكتاب هي الآتية:

الموطأ، البخاري، مسلم، سنن أبي داود، النسائي، الترمذي، ابن ماجه، الدارمي، البيهقي، مسانيد: الطيالسي، أحمد، الحميدي، أبي يعلى، البزار، مصنف ابن أبي شيبة، مصنف عبدالرزاق، صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، معاجم الطبراني الثلاثة وغيرها مما سيرى القارىء العزو إليها...

نبدأ من هنا ... الى ص ١٦١

مقدمة تمهيدية

قبل الشروع في الموضوع نذكر أموراً تمهيدية لها تعلق بالكتاب، وتتمثل في المحاور الآتية:

أولاً ـ مفهوم الوحي الإلٓهي:

إن الوحي الإلٰهي الذي أنزله الله عزّ وجلّ على نبيه ﷺ بأنواعه المعروفة وأمره بتبليغه إلى أمته ينقسم إلى قسمين:

الأول: القرآن الكريم، وهو كلام الله المقدس المتعبد بتلاوته المعجز بأقصر سورة منه، المحفوظ في الصدور المقروء والمسموع والمكتوب في المصاحف وهو قطعي الثبوت، فقد وصل إلينا متواتراً مجزوماً مقطوعاً به بسوره وآياته، وكلماته، وحروفه، فمن أنكره أو أنكر شيئاً منه، أو أنكر حكماً، أو خبراً جاء فيه لم يكن من المسلمين..

وقد تلقاه الصحابة مشافهة عن النبي ﷺ وحفظوه وكتبوه ثم دوَّنوه. .

القسم الثاني: السنة، ولها إطلاقات، فتطلق في اللغة على مجرد الطريقة سواء أكانت محمودة أو مذمومة.

وتطلق عند الأصوليين والمحدثين على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وزاد بعضهم صفاته وشمائله.

وتطلق عند الفقهاء على ما زاد على الفرائض مع تفاصيل لهم في ذلك. وتطلق على ما يقابل «البدعة» بمعناها الأعم مخالفة للقرآن أو للسنة أو للإجماع.

وقد تلقى الصحابة رضي الله تعالى عنهم من النبي ﷺ هذا القسم كالأول وحدّثوا به وبلغوه لمن بعدهم امتثالاً لقوله ﷺ: «**ليبلغ منكم الشاهد الغائب**»، وعملاً بقوله ﷺ: «**نَضَّر اللَّهُ امْرءاً سَمع مقالتِي فوعَاها فأدّاها كما سَمِعَهَا**» الحديث، وقوله: «**تَسْمَعُون وَيُسْمَعُ منكم ويُسْمَعُ ممَن يَسْمَعُ منكم**». وسيأتي تخريجها. وهذا القسم فيه ما هو قطعي الثبوت أيضاً كثير مما نقل من أقواله وأفعاله ﷺ وماجاء من المتواتر بقسميه اللفظي والمعنوي، ومنه ما هو ظني الثبوت كأخبار الآحاد من مشهور وعزيز وغريب. . والكل معمول به إن توفرت شروط صحته المقررة عند العلماء. .

ثانياً ـ السنة لم تدون أوائل الإسلام:

قد علم أن القرآن الكريم كان يكتب أيام النبوة.

ثم جمع أيام الصديق رضي الله تعالى عنه في مصاحف غير مرتب، ولما كانت أيام خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه جمعه منظماً مرتباً على ما هو عليه الآن. . .

أما الحديث النبوي لم يدون أيام النبوة ولا بعدها بقليل، بل قد صحّ النهي من النبي ﷺ عن كتابة غير القرآن في بادىء الأمر حيث قال: «**لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه**» رواه مسلم وغيره. .

لكن الأمر تغير بعد ذلك، فقد صحّ الإذن في كتابة غير القرآن..

ففي صحيح البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: «**اكتبوا لأبي شاة**» يعني خطبته عند فتح مكة.

وفي صحيح البخاري وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: **ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب**. وفي الموضوع غير ما ذكرنا سيأتي في كتاب العلم.

ثالثاً ـ بداية التدوين للحديث:

بقي الأمر على ما كان عليه أيام النبوة من تحمل الصحابة ما سمعوه من رسول الله ﷺ من الحديث النبوي وما شاهدوه من أفعاله وتقريراته لكن أحداً منهم لم يكتب شيئاً من ذلك إلا كتاب الصدقة عند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، وما كان في صحيفة الإمام علي عليه السلام، وما كتبه عبدالله بن عمرو. ثم لما فتحت الأقطار وانتشر الصحابة في الأقاليم والأمصار وتفرقوا للجهاد في سبيل الله والدعوة إلى الله واتسعت المملكة الإسلامية وأصبح الحديث النبوي مفرقاً في الأقاليم حسب ما بثه الصحابة في الداخلين في الإسلام خيف عليه الضياع بموت أهله وفي ذلك ضياع لأكثرية الشريعة.. فقيض الله عزّ وجلّ من يحرك في الأمة فكرة تدوينه وجمعه إتماماً لحفظ الذكر الموعود بحفظه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾.

فإن حفظ السنة حفظ للقرآن لما يأتي إن شاء الله تعالى.

رابعاً ـ أول من فكر في جمع الحديث وتدوينه وأول من كتب في ذلك:

فعلى رأس المائة الأولى للهجرة أيام خلافة الخليفة الراشد سيدنا عمر بن عبدالعزيز رضي الله تعالى عنه ألهمه الله تعالى فكتب إلى أبي بكر بن

محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري وكان عامله على المدينة المنورة: **انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء**. رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه. فنفذ أبو بكر ما أمره به الخليفة فجمع ما كان لديه وما كان عند من يعرفهم من علماء المدينة وغيرهم.

وكما أمر أبا بكر بذلك أمر ابن شهاب الزهري الذي كان أحد أكابر حملة العلم والحديث في ذلك العصر. فقد أخرج ابن عبدالبر في كتاب العلم [٧٦/١] عن ابن شهاب قال: **أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً**. وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى أهل الآفاق: **انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه**. وفي رواية عند الخطيب في «تقييد العلم» أنه كتب بذلك إلى أهل المدينة. وأخرج ابن عبدالبر [٧٦/١] من طريق محمد بن الحسن عن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال: **أول من دوَّن العلم ابن شهاب**..

فكانت هذه أول لبنة وضعت لتدوين الحديث النبوي الشريف، نعم! كان عروة بن الزبير المتوفى سنة **٩٣/٩٢** وإبان بن عثمان المتوفى سنة **١٠٥**، ووهب بن منبه المتوفى **١١٠** قد كتبوا في مغازي رسول الله ﷺ في ذلك العصر..

ثم جاءت بعدهم طبقة ثانية من أهل المائة الثانية فشاع بينهم التدوين. فكان منهم بمكة المكرمة ابن جريج المتوفى سنة **١٥٠**، وابن إسحاق المتوفى سنة **١٥١**، وبالمدينة المنورة ابن أبي عروبة المتوفى **١٥٦**، والربيع بن صبيح المتوفى سنة **١٦٠**، والإمام مالك المتوفى سنة **١٧٩**، وبالبصرة حماد بن سلمة المتوفى سنة **١٦٧**، وبالكوفة سفيان الثوري المتوفى سنة **١٦١**، وبالشام أبو عمرو الأوزاعي المتوفى سنة **١٥٧**، وبخراسان عبدالله بن المبارك المتوفى سنة **١٨١**، وباليمن معمر المتوفى سنة **١٥٤**، وبمصر فقيهها الإمام الليث بن سعد المتوفى سنة **١٧٥**، وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وأثابهم.

وكان هؤلاء في عصر واحد ولا يدرى أيهم الأسبق في ذلك. وكانت طريقتهم جمع حديث رسول الله ﷺ مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاواهم بدون تنظيم كامل..

ثم جاء القرن الثالث مع ما قبله بقليل، فكان ذلك العصر أزهى عصور السُنَّة وأسعدها بأئمة الحديث ومؤلفاتهم العظيمة فتابعوا المسيرة في التدوين وتفننوا في الوضع والتخطيط فكتبوا المسانيد والصحاح والسنن والمعاجم والتواريخ والأجزاء والفوائد...

فكان من الأولين: أبو داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ ويقال: إنه أول من أَلَّف المسند، وعبدالله الحميدي المتوفى سنة ٢١٩، وأسد السنة المتوفى سنة ٢١٢، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد المتوفى سنة ٢٢٨، وأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ ومسنده أكبر المسانيد وأعظمها، وعبد بن حُمَيْد الكشي المتوفى سنة ٢٤٩، وبَقِي بن مَخْلَد المتوفى سنة ٢٧٦ ومسنده أوسع المسانيد وأوعبها لم يؤلف مثله، فهو أكبر من مسند الإمام أحمد، وعثمان الدارمي المتوفى سنة ٢٨٠، والبزار المتوفى سنة ٢٩٢، والروياني المتوفى سنة ٣٠٧، وأبي يعلى المتوفى سنة ٣٠٧، وهم كثرة جداً.

وكان من أهل «الصحاح» الإمام البخاري المتوفى سنة ٢٥٦، ومسلم المتوفى سنة ٢٦١، وابن خزيمة المتوفى سنة ٣١١، وابن حبان المتوفى سنة ٣٥٤، والحاكم أبو عبدالله المتوفى سنة ٤٠٥ وفي آخرين، ومنها «المستخرجات» على الصحيحين لأبي عوانة المتوفى سنة ٣١٦، والإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١، وأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ وفي آخرين.

وكان من أهل «السنن»: السُّنَنُ الأربعُ لأبي داود المتوفى سنة ٢٧٥، والترمذي المتوفى سنة ٢٧٥، والنسائي المتوفى سنة ٣٠٣، وابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٥، ثم سنن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ وهي أقدمها فهذه أشهر الأصول وأكثرها تداولاً.

وبهؤلاء الأئمة تم تدوين الحديث النبوي الشريف ولم يشذ عنهم إلا

القليل، ثم جاءت طبقة رابعة وخامسة فاستدركوا على هؤلاء وزادوا عليهم طرقاً وبعض ما فاتهم من أحاديث فكان منهم الحاكم أبو عبدالله صاحب «المستدرك»، والبيهقي صاحب «السنن الكبرى» وغيرها المتوفى سنة ٤٥٨، وابن عبدالبر صاحب «التمهيد» وغيره المتوفى سنة ٤٦٣، والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ وآخرين.

وهكذا تابع أئمة الحديث تدوين السنة وعلومها حتى أصبحت المكتبة الإسلامية تزخر بآلاف المجلدات في الحديث النبوي الشريف.

غير أن من جمع ودوَّن الحديث من المتقدمين كان قصدهم هو جمع الحديث النبوي وحفظه من الضياع فكانوا في الغالب لا ينتقون ما يكتبون فجاءت كتبهم مزيجاً من الصحيح والضعيف.

خامساً ـ من ألف في الصحيح على حدة:

كان الإمام سيدي محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله تعالى عنه أول من أفرد الحديث الصحيح على حدة فجمع كتابه العظيم «الجامع الصحيح»، فأورد فيه ألوفاً من الصحاح التي صحت عنده على طريقة أهل الحديث المتقنين ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج، وسار على دربه مع تساهل، فكان هذان الكتابان أصح الصحيح بعد كتاب الله الكريم وأجمعت الأمة على تلقي ما فيهما. . . إلا ما انتقد عليهما وتلاهما إمام الأئمة محمد بن خزيمة وتلميذه ابن حبان البستي ثم تلميذ هذا: الحاكم أبو عبدالله في «مستدركه» على الصحيحين على تساهل من هؤلاء الثلاثة، وألف ابن الجارود «المنتقى» من الأحكام وجاء المقدسي فألف «المختارة مما ليس في الصحيحين» على تساهل منه أيضاً. . . فهذه أشهر المؤلفات المفردة في الصحيح. وأما السنن وإن كانت من الأصول المشهورة المعتمدة فإنها ليست خاصة بالصحيح بل فيها الصحيح والحسن والضعيف بأقسامه وأنظفها سنن النسائي والدارمي.

سادساً ـ المختصرات في الحديث النبوي:

ولما تقدمت الأجيال وضعفت الهمم عن قراءة أمهات السنة وأصولها

بأسانيدها ومتونها ومكرراتها، وأصاب الناس المَلَلُ، وسَرى فيهم الجهلُ بهذا العلم الشريف: قام رجال مخلصون ناصحون بتقريب كتب السنة لعامة الناس بتلخيصها وتهذيبها. جزاهم الله تعالى وأجزل ثوابهم.

بيد أنهم رغم ما أسدوه للمسلمين عامة، ولأهل العلم القاصرين خاصة، من خير كبير ونفع عميم فإنه قد فاتهم ما هو الأهم وهو الاختصار والاقتصار على ما صح وثبت.

ومن أجمع وأوعب ما جمع من هذه الملخصات الكتب الآتية:

أولاً: «جمع الجوامع» للحافظ السيوطي المتوفى سنة **٩١١** الذي جمع فيه ما قرأه ووقف عليه من الأحاديث وهي لا تبلغ خمسين ألف حديث خلاف ما يشاع أن فيه ثمانين ألف حديث، رغم أنه لخص فيه كل الأصول المشهورة وغيرها مما ذكره في مقدمة الكتاب ثم اختصر منه «الجامع الصغير» وهو نحو عشرة آلاف حديث، ثم اختصر منه ثانية زيادته وهو نحو أربعة آلاف حديث.

وهذه الكتب الثلاثة تعتبر من المصادر الحديثية الغزيرة غير أنها مليئة بالموضوع والواهي والمنكر فضلاً عن مطلق الضعيف وفيها الصحيح والحسن بكثرة.

ثانياً: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للمتقي الهندي المتوفى بمكة المكرمة سنة **٩٧٥** رتب فيه «الجامع الكبير» للسيوطي على الكتب والأبواب بدل الحروف ثم رتب الكتب على حروف المعجم ثم اختصره بكتاب سماه «منتخب كنز العمال» ذكر فيه ثلاثين ألف حديث وهو أنظف من أصله.

ثالثاً: «جامع الأصول» لأبي السعادات المبارك ابن الأثير الجزري المتوفى سنة **٦٠٦** الذي جمع فيه الكتب الستة الموطأ والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي، وعقب المتون بشرح غريبها وهو مرتب على الكتب والأبواب، ثم رتب الكتب على الحروف وهو من المهمات وقد احتوى على نيف وعشرين وخمسمائة وتسعة آلاف حديث وفيه كثير من الضعيف.

رابعاً: «مشكاة المصابيح» لولي الله محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي المتوفى بعد سنة ٧٣٧ وأصله للإمام البغوي الآتي الذي ألف «مصابيح السنة» لخصه من الصحيحين والسنن وقسمه إلى صحاح وحسان بدون عزو ولا بيان لرتبة الحديث بل عمم، فكان ذلك مثاراً لانتقاد العلماء وجاء التبريزي فخرج أحاديث الكتاب وعزاها لأصولها وزاد على الأصل فصلاً ثالثاً استدرك فيه على البغوي أكثر من ألف وخمسمائة حديث وبين بعض أوهامه. رحم الله الجميع. والكتاب نافع قيم على ما فيه من ضعيف أيضاً.

خامساً: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» لنور الدين الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ جمع فيه الأحاديث الزائدة على الكتب الستة الموجودة في مسانيد أحمد بن حنبل وأبي يعلى والبزار والمعاجم الثلاثة للطبراني، بالاقتصار على المتون مع ذكر رواتها من الصحابة، وتكلم عليها جرحاً وتعديلاً وصحة وضعفاً. فجاء كتاباً حافلاً في عشر مجلدات يشتمل على ١٨٧٧٥ ألف حديث. وهو مهم جداً لا يستغني عنه طالب حديث، وفيه كثير من الصحاح والحسان.

سادساً: وهو من أجمعها وأخصرها وأنظفها في الجملة «شرح السنة» للإمام محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦، جمعه من الأمهات المشهورة بأسانيده وعقَّب كل حديث.. بما يناسبه من الشرح والتحليل وذكر مذاهب العلماء. وهو وإن ذكر في خطبة الكتاب أنه صانه عما أعرض عنه العلماء من المقلوب والموضوع والمجهول واتفقوا على تركه، فقد ذكر أحاديث ضعيفة لا تقوم بمثلها الحجة كالكتب السابقة كلها. وهو مع ذلك قد فاته الشيء الكثير من الصحاح والحسان. والكمال لله وحده.

وهناك جوامع أخرى أعرضنا عن ذكرها اختصاراً فجزى الله تعالى علماءنا وأثابهم على خدمتهم لهذا الدين الشريف، وجمعنا وإياهم مع نبينا ﷺ في جملة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

سابعاً ـ موقع السنة من التشريع:

والسنة النبوية بأقسامها هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فرتبتها

تأتي بعد القرآن لأنها وحي من الله تعالى لا غنىً لنا معشر المسلمين عنها لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، ولقوله ﷺ الآتي في العلم: «**ألا وإني أُوتيت القرآن ومثله معه**» والذي أوتيه مع القرآن هو سنته المطهرة، وهي تتنوع في الدلالة على ثلاثة أنواع:

أولاً: ما كان منها مؤيداً للقرآن وموافقاً له جملةً وتفصيلاً وهو كثير.

ثانياً: ما كان منها مبيناً للقرآن الكريم كتخصيص عام مثلاً وتقييد مطلق وبيان مبهم وتفصيل مجمل وغير ذلك، وهذا النوع هو أكثر السنة، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ إلخ، فالنبي ﷺ هو المبين للقرآن بأقواله وأفعاله..

ثالثاً: ما كان زائداً على القرآن من أحكام وأخلاق وأخبار.. وهي أشياء جاءت في السنة مستقلة لم يذكر شيء منها في القرآن. وذلك كثير أيضاً وكل هذه الأنواع مقبولٌ معمول به، ووحيٌ من الله عز وجلّ.

ثامناً ـ وجوب العمل بالسنة النبوية وإن طاعة رسول الله كطاعة الله عزّ وجلّ:

أجمع المسلمون على وجوب طاعة رسول الله ﷺ واتباعه والاقتداء به في هديه وسنته وأن طاعته طاعة الله...

قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، في آيات كثيرة مشهورة.

وقد جعل تعالى علامة محبته عزّ وجلّ اتباع رسوله ﷺ فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، وأوعد تعالى بالعذاب والفتنة من خالف أمره عليه الصلاة والسلام فقال عزّ وجلّ:

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، بل نفى تعالى الإيمان عمن لم يرض بحكمه ﷺ ولم يسلم له الأمر فقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾.

وفي السنة المشرفة أحاديث كثيرة جاءت بالأمر باتباعه ﷺ والتمسك بسنته، سيأتي لها فصل خاص في كتاب الاعتصام.

من أشهرها قوله ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي**» الحديث رواه أهل السنن وغيرهم، وقوله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله**» وهو في الصحيح.

ولذلك كان من لوازم المسلمين إذا تنازعوا في شيء ما من أمور الشرع رجعوا في ذلك إلى القرآن والسنة كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، والرد إلى الله: إلى كتابه وإلى الرسول: إلى سنته.

وقد أجمع الصحابة والتابعون وكل الأئمة ورجال السلف أنه لا قول لأحد مع سنة النبي ﷺ مهما كان قدره وبلغ علمه.

ومن أراد الوقوف على نصوص العلماء والأئمة في ذلك والتنفير من خلافه، فعليه بالرجوع إلى «كتاب العلم» لابن عبدالبر، و«أعلام الموقعين» لابن القيم، و«إيقاظ الهمم» للعلامة صالح الفلاني، وأوائل «الميزان» للعارف الشعراني، وكتاب «الصوارم والأسنة» في الذب عن السنة للعلامة ابن أبي مدين الشنكيطي، و«القول المفيد» للشوكاني.

تاسعاً - مختارات من فضائل الاشتغال بالحديث النبوي الشريف ونشره والدعوة إليه:

وهذه مختارات تتعلق بفضائل الاشتغال بالحديث النبوي والدعوة إليه والعمل به ذكرناها ترغيباً للطالبين، وحضاً للدارسين على الاستمرار في طلب الحديث والعكوف على قراءة كتبه والعمل بما صح منه، ليحظوا

بالكون مع الحبيب المصطفى ﷺ والحشر معه في زمرة آله وأصحابه ومحبيه والمتقين من خيار أمته، ويتضح ما ذكرناه في الآتي:

أولاً: إكرام أهل الحديث بالنضارة والبهجة في الدنيا والآخرة لدعاء النبي ﷺ لهم بذلك حيث قال: «**نضَّر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلَّغه كما سمعه**» الحديث. رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم بسند صحيح ويأتي في العلم. قال البغوي والخطابي وابن الأثير: معناه الدعاء له بالنضارة والبهجة والنعمة والحسن: أي زيَّن الله وجهه وبَهَّجه..

ثانياً: أنهم أولى الناس وأحقهم برسول الله ﷺ يوم القيامة بكثرة صلاتهم عليه ﷺ في سماعهم وإسماعهم وقراءتهم وكتاباتهم وفي جميع شؤونهم. وقد قال ﷺ: «**إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة**» رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما، ويأتي في الدعوات. قال ابن حبان في صحيحه [١٩٣/٣] تحت هذا الحديث: في هذا الخبر دليل على أن أولى الناس برسول الله ﷺ في القيامة يكون أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاةً عليه ﷺ منهم.

وقال الحافظ أبو نعيم: وهذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخاً وذكراً. ذكره الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» [٣٥]، وقال الحافظ السخاوي في «القول البديع» [٢٥٠]: فاعلم أنه كما تصلي عليه بلسانك فكذلك خط الصلاة عليه ببنانك مهما كتبت اسمه الشريف في كتاب، فإن لك به أعظم الثواب، وهذه فضيلة يفوز بها أتباع الآثار، ورواة الأخبار، وحملة السنة؛ فيا لها من منة إلخ.

ثالثاً: ذكر العلماء كابن المبارك، والإمام أحمد، وابن المديني، والبخاري، والترمذي وغيرهم في الحديث المتواتر: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**» قالوا: المراد بالطائفة هنا أهل الحديث النبوي.

رابعاً: ذكر الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي رضي الله تعالى عنه في الباب الثالث عشر وثلاثمائة من «الفتوحات المكية» [٦٥/٣] الطبعة الأميرية ما نصه: وللورثة حظ من الرسالة، ولذا قيل في معاذ وغيره رسولُ رسولِ الله ﷺ: وما فاز بهذه الرتبة ويحشر يوم القيامة مع الرسل إلا المحدثون الذين يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة بالرسول ﷺ في كل أمة، فلهم حظ في الرسالة، وهم نقلة الوحي، وهم ورثة الأنبياء في التبليغ، والفقهاء إذا لم يكن لهم نصيب في رواية الحديث فليست لهم هذه الدرجة ولا يحشرون مع الرسل، بل يحشرون في عامة الناس، ولا يطلق اسم العلماء إلا على أهل الحديث وهم الأئمة على الحقيقة، وكذلك الزهاد والعباد وأهل الآخرة، ومن لم يكن من أهل الحديث منهم كان حكمه حكم الفقهاء، لا يتميزون في الورثة ولا يحشرون مع الرسل، بل يحشرون مع عموم الناس ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير، كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد يتميزون بعلمهم عن العامة. انتهى كلام ابن العربي.

خامساً: ما رؤي لأهل الحديث من كثرة المرائي والبشارات، فمن ذلك ما جاء في ترجمة الحافظ أبي زرعة الرازي: أن أبا العباس المرادي قال: رأيت أبا زرعة في النوم فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: لقيت ربي فقال لي: يا أبا زرعة! إني أُوتَى بالطفل فآمر به إلى الجنة فكيف بمن حفظ السنن على عبادي؟! تبوأ من الجنة حيث شئت.

وعن حفص بن عبدالله قال: رأيت أبا زرعة في النوم بعد موته يصلي في سماء الدنيا بالملائكة قلت: بما نلت هذا؟ قال: كتبت بيدي ألف ألف حديث أقول فيها عن النبي ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: **«من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه عشراً»**.

وقال الخطيب في «شرف أصحاب الحديث»: سمعت حوثرة بن محمد المنقري البصري يقول: رأيت يزيد بن هارون الواسطي في المنام بعد موته بأربع ليال، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: تقبل الله مني الحسنات

وتجاوز عن السيئات، ووهب لي التبعات، قلت: وما كان بعد ذلك؟ قال: وهل يكون من الكريم إلا الكرم، غفر لي ذنوبي وأدخلني الجنة. قلت: بما نلت الذي نلت؟ قال: بمجالس الذكر، وقول الحق، وصدقي في الحديث، وطول قيامي في الصلاة، وصبري على الفقر، قلت: ومنكر ونكير حق؟ قال: إي والله الذي لا إلّه إلا هو لقد أقعداني وسألاني فقالا لي: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فجعلت أنفض لحيتي البيضاء من التراب فقلت: مثلي يُسأل! أنا يزيد بن هارون الواسطي وكنت في دار الدنيا ستين سنة أعلم الناس، قال أحدهما: صدق، هو يزيد بن هارون، نم نومة العروس فلا روعة عليك بعد اليوم.

وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي أن الحافظ أحمد بن موسى الجرجاني رؤي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي بكثرة كتبي الحديث والصلاة على النبي ﷺ...

وفي ترجمة الحافظ عبدالغني المقدسي قال أحمد بن محمد بن عبدالغني: رأيت الكمال عبدالرحيم في النوم فقلت: أين أنت؟ فقال: في جنة عدن، فقلت: أيما أفضل الحافظ عبدالغني أو الشيخ أبو عمر؟ فقال: ما أدري! أما الحافظ فكل ليلة جمعة ينصب له كرسي تحت العرش يقرأ عليه الحديث وينشر عليه الدُّرُّ، وهذا نصيبي منه، وأشار إلى كمه...

وفي «فهرست» أبي عبدالله القصار قال محمد بن عبدالعظيم المنذري لرائيه في المنام: دخلنا الجنة وقبّلنا يد رسول الله ﷺ وقال: **«أبشروا! كُلُّ من كتب بيده قال رسول الله ﷺ فهو معه في الجنة»**، ذكره الإمام محمد بن جعفر الكتاني في «نظم المتناثر» والمرائي بذلك كثيرة، ذكرت جملة منها في «المبشرات المنامية» وفقنا الله لترتيبها وطبعها.

ولنختم هذه البشارات بما قاله الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» حول الترغيب في الاشتغال بالحديث النبوي والاكتفاء به عن غيره من الآراء.

فقال [ص ٨/٧]: لو أن صاحب الرأي المذموم شغل نفسه بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين ﷺ، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين لوجد في ذلك ما يغنيه عما سواه واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه.

قال: لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين، والأخبار عن صفات الجنة والنار وما أعد الله تعالى فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت العارفين والمسبحين. وفي الحديث فضل الأنبياء وأخبار الزهاد والأولياء وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي رسول الله ﷺ وسراياه، وجمل أحكامه وقضاياه وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم وبيان أنسابهم، وفيه تفسير القرآن العظيم وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة والأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة والفقهاء المجتهدين، إلخ.

وأخرج غير واحد منهم ابن عبدالبر في «العلم» عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ آثَارُ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الأَخْبَارُ
لا تَعْدُ عَنْ عِلْمِ الحَدِيثِ وأَهْلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ والحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الفَتَى طُرُقَ الهُدَى ... والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَهَا أَنْوَارُ

وقال الحافظ ابن طاهر السِّلَفي رحمه الله تعالى:

دِينُ النَّبِيِّ وَشَرْعُهُ أَخْبَارُهُ ... وَأَجَلُّ عِلْمٍ يُقْتَفَى آثَارُهُ
مَنْ كَانَ مُشْتَغِلاً بِهَا وبِنَشْرِهَا ... بَيْنَ البَرِيَّةِ لا عفت آثَارُهُ

وقال آخر:

العِلْمُ مِيرَاثُ النَّبيّ كَذَا أَتَى ... فِي النَّصِّ والعُلَماءُ هُمْ وُرَّاثُهُ
مَا خَلَّفَ المُخْتَارُ غَيْرَ حَدِيثِهِ ... فِينَا فَذَاكَ مَتَاعُهُ وَأَثَاثُهُ

ولنكتف بما أوردناه وإن كان المقام يقتضي أكثر من هذا.

وهذا أوان الشروع في المقصود مستعيناً بالله تعالى لا إله إلا هو عليه توكلت، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وزوجه وحزبه أبد الآبدين.